

## السؤال

ما حكم التبرع بالمال الآتي من فوائد البنوك للمستشفيات التي تعالج مرضى السرطان ، مع العلم أنني أقيم في دولة أجنبية ، وسيتم التبرع بالمال في هذه الدولة ؟

## الإجابة المفصلة

الحمد لله.

أولاً:

المعاملات الربوية محرمة ، ومن كبائر الذنوب ، فلا يجوز التعامل بها ، حتى وإن كان الشخص عازماً على إنفاق الفوائد المكتسبة منها في أوجه البر دون أن ينتفع بها لنفسه.

وقد سئل الشيخ ابن باز رحمه الله :

هل يجوز لي إدخال فلوس في البنك لأخذ عليها مرابحة ، علماً أن قصدي من الأرباح هو توزيعها في طرق الخير ، ولكي لا تتعطل هذه الفلوس ؟

فأجاب : " لا يجوز ذلك ؛ لأن ذلك هو عين الربا الذي نص أهل العلم على منعه ، ودلت النصوص من السنة على تحريمه ، وهو ما يسمى بقرض جر منفعة ، والمراد المنفعة المشروطة ، أو المتواطأ عليها ، ولو حسن قصد من فعل ذلك ؛ لأن الربا حرمه الله لما فيه من المفساد والأضرار على المجتمع عامة ، والفقراء خاصة ، وفي إمكان المسلم أن يدفع المال إلى البنك أو غيره لقصد الاستثمار على طريقة إسلامية كالمضاربة " انتهى من "مجموع فتاوى ابن باز" (19/ 134) .

ثانياً :

من وقع في هذه المعاملة الربوية المحرمة ، ثم أراد أن يتوب من ذلك ، فعليه أن يتخلص من هذه الفوائد المحرمة ، فينفقها على الفقراء والمساكين أو المشاريع الخيرية التي تقام للمصالح العامة كالمستشفيات والمدارس ودور اليتامى ونحو ذلك . قال علماء اللجنة الدائمة للإفتاء :

" يجب التخلص من الفوائد البنكية ؛ لأنها من الربا المحرم ، فتصرف في الجهات العامة للمسلمين ، مثل دفعها للفقراء والمساكين تخلصاً منها " انتهى من "فتاوى اللجنة الدائمة" (16/ 532) .

من هنا تعلم - أيها السائل الكريم - أن من تاب من المعاملات الربوية وأراد إنفاقها في علاج مرضى السرطان فذلك جائز ؛ لأن هذا من أوجه البر والمعروف .

يبقى بعد ذلك النظر فيما ذكرته من كون المستشفى في بلد أجنبي ، فإن كان هؤلاء المرضى الذين يعالجون فيها كفارا محاربين للمسلمين : فلا يجوز دفع هذه الفوائد لهم ، لأن هذا يكون من باب إعانتهم على كفرهم وبغيهم . أما إن كانوا مسلمين فيجوز لك دفع هذا المال لعلاجهم ، وكذا لو كانوا كفارا مسالمين للمسلمين غير محاربين لهم ؛ لأن علاجهم من جنس البر والقسط والإحسان الذي حث عليه الشرع الحنيف لعموم الناس .

وقد نص أهل العلم على أن الصدقة المندوبة يجوز دفعها للكافر غير الحربي ، فقد سئل الشيخ ابن عثيمين - رحمه الله - هل تجوز الصدقة على الكافر؟

فأجاب

اقرأ قول الله تعالى في سورة الممتحنة : ( لَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُفَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ أَنْ تَبَرُّوهُمْ ) وهذا إحسان ( وَتُقْسَطُوا إِلَيْهِمْ ) [الممتحنة:8] وهذا عدل.

فتجوز الصدقة على الكافر بشرط: ألا يكون ممن يقاتلوننا في ديننا، ولم يخرجونا من ديارنا، لكن إذا كان قومه يقاتلوننا في الدين ، أو يخرجوننا من ديارنا : فلا نتصدق عليه؛ لأننا إذا تصدقنا عليه وفرنا وجبة من الوجبات، والوجبة تكون بعشرة ريالات، العشرة هذه يوفرها لدولته ، ويستعين الكفار بها على المسلمين، فإذا كان من قوم لا يقاتلوننا في دين الله ، ولا يخرجوننا من ديارنا ، فلا بأس أن نتصدق عليه.

أو إذا كان ممن يرجى إسلامه؛ يعني: بعض الكفار الذين يأتون إلى هذه البلاد تلين قلوبهم ويرجى إسلامهم، والمال مما يجلب المودة، قال في الحديث: ( تهادوا تحابوا ) وكما جعل الله المؤلفة قلوبهم من مصارف الزكاة؛ لأن هذا يقربهم، وفعلاً هذا وقع، بعض الكفار أسلم لما رأى لين المعاملة من بعض كفلائهم ، وأنه يهدي إليه ويتصدق عليه : أسلم، فإذا كان يرجى إسلامه يعطية أو بهديه إليه فلا بأس " انتهى من لقاء الباب المفتوح .

فإذا جاز دفع الصدقة المندوبة إلى الكفار غير المحاربين ، وفيها معنى القرية ؛ فدفع هذه الفوائد إليهم جائز من باب أولى ؛ لأن إخراج هذه الفوائد لا يكون بقصد الصدقة والقرية ؛ لأن الله سبحانه طيب لا يقبل إلا طيباً وإنما يكون بنية التخلص من المال الحرام .

جاء في فتاوى اللجنة الدائمة 1 ( 13 / 353 ) عند الحديث عن المال المكتسب من الربا " ولا تجوز الصدقة منه؛ لأن الله طيب لا يقبل إلا طيباً، لكن إن كان قد قبض الفوائد الربوية فعليه أن يصرفها على الفقراء؛ تخلصاً منها " انتهى. ولكن مع هذا ، فلا شك أن وضع هذا المال في بلاد المسلمين : أولى وأنفع ، وتحري نفع المسلمين به : أعظم في الأجر ، وبلاد المسلمين أشد فقراً وحاجة ، وهي أولى بذلك .

فإن تعذر ذلك ، فصرفها للمصارف الخاصة بالمسلمين : كالمراكز الإسلامية أولى ، وهي أيضاً أحوج إلى مثل هذا المال . والله أعلم.